S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25559
8 April 1993

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية، والمغرب وموريتانيا لدى الأمم المتحدة

إن دول اتحاد المغرب العربي، انطلاقا من دورها المسؤول في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتعزيز التعاون الدولي إذ تعمل على أن يكون الاتحاد عنصر استقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، تعبر عن تمسكها بالتعاون مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي يسود فيه السلم والأمن والتعاون واحترام حقوق الإنسان.

وسعيا لتحقيق هذا الهدف، فهي تواصل جهودها في وقت تمر فيه المنطقة بأوضاع تدعو الى تكثيف العمل من أجل إزالة عوامل التوتر، حتى تنصرف الجهود الى توفير كل أسباب الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة والعمل من أجل التقدم والتنمية.

وفي هذا الصدد، شكلت الأزمة القائمة بين الجماهيرية العربية الليبية وبعض الدول الغربية منذ اندلاعها مصدر انشغال دول اتحاد المغرب العربي نظرا لما لها من انعكاسات سلبية على المنطقة.

واستنادا الى البيان الصادر عن مجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي، عقب دورته الاستثنائية المنعقدة في الرباط، بالمغرب، في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وبناء على تعليمات من حكوماتنا نود أن نلفت انتباه أعضاء مجلس الأمن الى الصعوبات والأضرار التي تعاني منها دول اتحاد المغرب العربي نتيجة استمرارها في تطبيق قرار مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢).

وليس من القصد حصر هذه الصعوبات والأضرار بصفة كاملة ومفصلة في الوقت الراهن وقد تتقدم الدول الأعضاء في وقت لاحق بهذه التفاصيل. ولكن يمكن تلخيص هذه الأضرار والصعوبات فيما يلي:

- عرقلة مسيرة اتحاد المغرب العربي ونشاطات واجتماعات أجهزته على كافة المستويات.

- التأثير السلبي على تنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الجماهيرية العربية الليبية وبقية أعضاء الاتحاد سواء بالنسبة للمشاريع القائمة أو المخططة والذي امتد كذلك الى النقل الجوي والتبادل

التجاري والتعاون الفني والاستثمارات والزراعة والصناعة والتشغيل والطاقة وانتقال الأشخاص والسياحة وتنمية المناطق الحدودية.

وكل ذلك يؤخر عملية الاندماج الاقتصادي لدول المنطقة. هذا فضلا عن المعاناة الإنسانية التي تواجهها شعوبها.

وإذ تؤكد دول اتحاد المغرب العربي مجددا عزمها المتواصل على احترام الشرعية الدولية وإدانتها للإرهاب بجميع أشكاله فهي تعبر عن أملها في أن تعمل جميع الأطراف على تسوية هذه الأزمة بطريقة سلمية وعادلة ومشرفة.

وعلى ضوء المساعي الخيرة المبذولة حاليا على مختلف المستويات مغاربيا وعربيا من أجل الاستجابة لقرار مجلس الأمن الدولي ٧٣١ (١٩٩٢) والعمل على تحديد الوسائل الكفيلة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ وفق الأعراف والقوانين الدولية، تدعو دول اتحاد المغرب العربي مجلس الأمن الى إعادة النظر في قراراته بما يحقق رفع الحظر والقيود المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية وتتطلع الى أن يتخذ مجلس الأمن هذه الخطوة، رفعا للمعاناة وتفاديا لمخاطر الاستمرار في تطبيق العقوبات أو تصعيدها وتمكينا لبلدان اتحاد المغرب العربي وشعوبه من صرف جهودها نحو التنمية والإسهام في دعم السلم والأمن الدوليين.

فالرجاء أن تتفضلوا بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حمادي الخويني
السفير، المندوب الدائم
للجمهورية التونسية

(توقيع) محمد ناصر بنجلون التويمي
القائم بالأعمال، نائب المندوب
الدائم للمملكة المغربية

(توقيع) رابح حديد
السفير، نائب المندوب الدائم
للجمهورية الجزائرية

(توقيع) د. على أحمد الحضيري
السفير، المندوب الدائم
للجماهيرية العربية الليبية

(توقيع) محمدو ولد محمد محمود
السفير، المندوب الدائم
للجمهورية الإسلامية الموريتانية

— — — — —